مناطق سواكن على البحر الأحمر والفاشر على الحدود السودانية الليبية - التشاديه، وكذلك في منطقة دنقلة شمالي الخرطوم[٧٦].

وبغض النظر عما إذا كانت هذه الأماكن قواعد ثابتة كما وصفتها بعض الصحف، أم أنها قواعد تسمح بتسهيلات للقوات الأميركية كما يذهب النظام السوداني ومسؤولوه، فإن ما لا يختلف عليه اثنان كونها موطىء قدم للنفوذ الأميركي بازاء ما يعتبر مناطق نفوذ للاتحاد السوفياتي في أفريقيا عموماً.

وقد تبعت هذه الأنباء تصريحات للعميد عبدالوهاب البكري، رئيس لجنة الأمن والدفاع السوداني، أدلى بها في ١٨ نيسان (ابريل) ١٩٨١، وقبيل زيارة السادات إلى الخرطوم - وهو أيضاً مستشار القضايا العامة للقوات المسلحة السودانية للشؤون التنظيمية والتسليح السوداني والمصري بمقتضى اتفاقيات الدفاع المشترك المبرمة بين البلدين، وممن يلعبون دوراً مقرراً في السياسة السودانية - بأن بلاده تواجه، الآن، خطراً حقيقياً متمثلاً في الوجود السوفياتي - الليبي على الحدود الغربية مع تشاد والوجود الكوبي على الحدود الشرقية مع أثيوبيا[٧٧]. وقد تجسدت هذه التصريحات في أنباء راجت فيما بعد، عن إرسال قوات مصرية إلى الأراضي السودانية، في حينه بحجة الخوف من عدوان خارجي قد يقع على السودان بعد تدخل القوات الليبية في تشاد[٧٨].

والواقع، ان هذه النظرة السودانية إلى الخطر الليبي والأثيوبي تتناغم مع رغبة مبطنة، لدى نظام السادات، في ممارسة دور الدركي الأمبريالي في أفريقيا، وهو دور مارسه في تشابا الكونغو والصومال والسودان ويتطلع إلى ممارسته في غيرها من البلدان.

وها إن نظام السادات، اليوم، لا يخيب التوقعات، فيقوم مع ارئيل شارون: ذاك الذي اخترق الدفاعات المصرية على قناة السويس، وفتح الثغرة المشهورة خلال حرب ١٩٧٣، بتفقد الحدود المصرية - الليبية[٧٩] بعد مرور أقل من أسبوعين على زيارة السادات إلى الخرطوم، وذلك في الوقت الذي تتصاعد فيه الحملة الأميركية والسودانية، بشكل متناسق، على ما يسمى بالارهاب الليبي في أفريقيا والشرق الأوسط والعالم.

وهكذا، تحمل الحكومة الأميركية على ليبيا متهمة إياها ببذل محاولات مستمرة لتقويض السياسة الرامية إلى إيجاد حل سلمي من أي نوع للمشاكل التي تغرق فيها منطقة الشرق الأوسط[٨٠]. ويتم إغلاق المكتب الشعبي الليبي في واشنطن، كما تتقدم الحكومة الأميركية بطلب إلى الكونغرس بالموافقة على زيادة المساعدات العسكرية للسودان من ٣٠ مليون دولار، في السنة المالية ١٩٨١، إلى مئة مليون دولار في السنة المالية ١٩٨٢، ولمصر من ٥٥٠ مليون دولار إلى ٩٠٠ مليون دولار لكون هذه الدول الأفريقية العربية تقاوم السياسة الليبية[٨١]. كذلك، تشن حملة ديبلوماسية واعلامية من قبل الحكومة السودانية مضادة لكل من سوريا وليبيا ومنظمة التحرير الفلسطينية تتهمها بشن حملات عدوانية والتحريض على مؤامرات داخلية في السودان[٨٢].

ويذكر السادات، في ٦ حزيران (يونيو) ١٩٨١، خلال خطاب له ألقاه بعد الزيارة،